الصحافة الاستقصائية والقيم الاجتماعية:
قراءة متعددة الأبعاد لمفهوم الفضيحة في وسائل الإعلام

Investigative journalism and social values: Reading the multidimensional concept of scandal in the media

د. نور الدين مبني

جامعة سطيف2

mebni@hotmail.com

د. نور الدين هميسي

جامعة سطيف2

Noreddine.hamici@gmail.com

تاريخ الاستلام:08 /2019/10 تاريخ القبول: 27 /2020/01

ملخص:

سنقدم في هذه الدراسة بعض الرؤى حول مفهوم شائع الاستخدام في أدبيات الصحافة الاستقصائية وهو مفهوم "الفضيحة"، وهو برأينا لم ينل حقه من الاهتمام في أوساط البحث العربية. وما سنقوم به في هذه الورقة هو تقديم تصور نظري لهذا المفهوم، مع محاولة الكشف عن ارتباطاته العميقة بصحافة الاستقصاء باعتباره واحدا من أهدافها الرئيسية، كما سنتطرق بشيء من الإيجاز إلى بعض الأسباب التي تؤدي إلى التباين في تأثيرات الفضيحة على رجل السياسة أو الأنظمة السياسية المختلفة، مع التأكيد على الأدوار النسبية لصحافة الاستقصاء في مجال الكشف عن

الفضائح ضمن سياقات معينة للعبة السياسية وإمكانية انجرارها وراء الهوس بها لتتحول إلى شكل صحفي آخر هو صحافة التابلويد كما يطلق عليها في الغرب.

الكلمات المفتاحية:الصحافة الاستقصائية،وسائل الإعلام،القيم الاجتماعية، الفضيحة.

Summary :

In this study, we will present some insights on a commonly used concept in the investigative journalism literature, which is "scandal", a concept which, in our opinion, has not received its attention in the arab research community. What we will do in this paper is to provide a theoretical conception of this concept, while attempting to reveal its deep links to the investigative journalism as one of its main objectives. One of the important aims of our study is to emphasize the relative roles of investigative journalism in the detection of scandals within certain contexts of the political game and the possibility of being dragged behind the obsession to turn to another form of journalism, which is tabloid press.

Keywords: investigative journalism, media, social values, scandal.

المؤلف المرسل: د. مبني نور الدين، mebni@hotmail.co

أولا. مقدمة:

أضحت الصحافة الاستقصائية في بعض الدول الرائدة في مجال الديمقراطية جزءا أساسيا من منظومة العمل السياسي، وذلك بالنظر للدور الهام الذي تضطلع به في متابعة الأحداث ورصد الانزلاقات التي قد تسقط فيها بعض الأطراف السياسية، وهي في هذا السياق تتصدى لهذه التجاوزات بالتحقيق فيها وكشفها أمام الرأي العام من أجل صون قواعد اللعب السياسي والقيم المتفق عليها من قبل مختلف الأطراف المتنافسة. وتشكل الفضائح بالمقابل الجزء الأكبر من أمثلة الانزلاق في ميدان اللعب

السياسي، وإذا راجعنا الكثير مما تنقله وسائل الإعلام التي تتصدى لمهمة الاستقصاء، سنجد أن كلمة "فضيحة" تتردد بشكل واسع في أدبيات الصحفيين وهي تحمل مضامين سلبية تحيل إلى وجود فعل غير أخلاقي يثير اهتماما معينا بالنسبة للرأي العام لأنه يرتبط بقضايا عامة.

وتمثل مثل هذه التجاوزات جوهر وظيفة الصحافة الاستقصائية لأنها تعكس الدور الإيجابي والبناء لهذا النموذج الصحفي، حيث يكشف التحليل السوسيو سياسي والإعلامي الذي سنقوم به من خلال هذه الورقة البحثية عن مختلف الأبعاد الاجتماعية والسياسية للفضائح بوصفها سلوكا اجتماعيا متراوحا بين الظاهرة المرضية والصحية في الوقت نفسه، ذلك أن اقتفاء أثرها من شأنه أن يجعل من الصحافة الاستقصائية أداة ضرورية للرقابة السياسية في الأنظمة الديمقراطية، وبذلك تكون الفضيحة في حد ذاتها أداة نسقية لاستعادة التوازن داخل النظام السياسي.

ثانيا. في تفكيك مفهوم الفضيحة ومؤشراته:

يحيل التعريف العامي للفضيحة إلى سلوك سيء يرتكب في سرية وهذا التصور يقترب من التعريف العلمي الذي يسعى أكثر من ذلك إلى جمع المؤشرات اللازمة لسرد مفهوم إجرائي مجمل، لذلك سنسعى في البداية إلى تقديم تعريف جامع للفضيحة.

في قاموس اللغة العربية، تشتق كلمة فضيحة من الفعل فَضَحَ، وهو فعل في معناه الأكثر شيوعا يعني الكشف والتشهير بخاصية معينة أو فعل

معين. وتعود كلمة الفضيحة –بمسماها اللاتيني scandal- إلى الأصل skand، والذي يعني الفخ أو شبكة الصيد، وتذكر الدراسات التاريخية بأن هذه الكلمة وردت ضمن اللاهوت الأخلاقي لتوما الإكويني على أساس أنها ذات مرجعية دينية وتعني إسقاط الشخص أو الإيقاع به، أو وجود إحالة على أن ثمة دافعا في شكل فعل أو قول من شخص ثان[1].

ويوحي الاشتقاق اللغوي لهذه الكلمة من البداية بوجود علاقة بين شخصين على الأقل، ما يعني بأن الفضيحة هي في الأصل ظاهرة اجتماعية. ويقدم **إيريك دو دامبيير**(E. De Dampierre) لمحة عن التصورات الاجتماعية الكلاسيكية لقراءة الفضيحة كعلاقة، وهي تصورات ترسم لها نموذجا من زاويتين اثنتين[2]:

أنها أولا ولتمييزها عن أنماط أخرى من العلاقات الاجتماعية، تتضمن إساءة أو تجريحا في الشخص أو في قيمه، وأنها ثانيا تكون خاضعة لإرادة مرتكبها ولم تتم تحت الإجبار، ووقوع هذا الأخير ينفي وجودها (هنا يذكر **دو دومبيير** مثلا فرنسيا يقول: إذا كنت تحب صديقك لا تفضحه).

وهذا المفهوم الكلاسيكي، وعلى الرغم من كونه نموذجا متقنا نظريا وعلى درجة عالية من التجريد، يبدو قاصرا عن تفسير طبيعة الفضيحة في مجتمعاتنا المعاصرة، والتي تأثرت كثيرا بالاتساع الكبير في حجم الجماعات البشرية، وبالنظر لطبيعة الفضيحة ذاتها أيضا، فبعد أن كانت هذه الأخيرة

في أزمنة غابرة سلوكا اجتماعيا عفويا، فإنها في الوقت الحالي أصبحت صناعة وأداة للمبارزة السياسية.

لم يشفع التواتر الكبير لاستخدام كلمة فضيحة في عوالم السياسة والإعلام في الدفع نحو مساءلة مفهومها وبنيتها السوسيولوجية، وهو أمر لم يحظ بمجهود كبير باعتراف الباحثين الغربيين أنفسهم[3]، على أن أغلب التعريفات المقترحة لمفهوم الفضيحة تتفق على ربط هذه الأخيرة غالبا بسمعة السياسي والتقبل الاجتماعي له، وهذا التقبل القائم على التوافق من خلال إتباع معايير محددة يربط الفضيحة بالقيم والممارسات الأخلاقية المتبناة بالاصطلاح بين الأفراد داخل نطاق اجتماعي متراوح من جماعة مهنية صغيرة إلى مجتمع بأكمله. وترتبط القراءة السوسيولوجية لمفهوم الفضيحة بما يسمى "السلوك الفاضح"، وهو بحسب **أنطوني كينغ** " (A. King) سلوك عدواني تجاه القيم الأخلاقية للجماعات أو المجتمعات، ويمكن أن يكون هذا السلوك جماعيا أو فرديا"[4]، ويبدو هذا التعريف غير كافٍ لأن الفضيحة بهذا الشكل لا تختلف عن بعض الأشكال غير السوية للعلاقات الاجتماعية كالجريمة مثلا.

ولا يشكّل تضمّن الفعل الفاضح لخلفية عن سلوك غير مقبول اجتماعيا مشكلة بالنسبة للباحث الفرنسي **هيرفي رينر** (H. Rayner)، المتخصص في دراسة الفضائح، والذي يرفض وصف هذا السلوك بالحالة المرضية ويشدد بموازاة هذا على أن الفضيحة هي شكل من أشكال التبادل

الاجتماعي "الممكن" وتعبيرا عن حالة "كامنة" من الاعتماد المتبادل داخل وبين القطاعات الاجتماعية، ودليله في ذلك هو أن هذه الظاهرة تتردد بشكل مستمر في العديد من المجتمعات والثقافات المتباينة، ولا تعكس بالتالي وجود أعراض مرضية في هذه المجتمعات.ويقول **رينر** حول هذا الأمر:"الفضائح هي أمر وارد في أي لحظة، وعدم القدرة على التنبؤ بها هو ما منحها طابع القطيعة،وميزتها كحدث هدام،قد تحدث الفضيحة في سياقات مختلفة ومن خصائصها الأساسية أنها قد تعيد رسم معالم السياق الذي حدثت فيه وتغيره، ففي أحلك الأزمات الاقتصادية مثلما في أحسن حالات الرخاء يمكن أن تنفجر الكثير من الفضائح،كما أن هناك فضائح تهز رجل السياسة في أعز شعبيته وأخرى تجهز عليه في أسوأ حالات ضعفه"[(5)].

وإلى جانب مؤشر التجاوز على القيم الجماعية، فإن الباحث الإسباني **فرناندو خيمينيز** (F. Gimenez) يقترح مؤشرا آخر وهو إدراك السلوك المنافي للأخلاق ضمن المجال العام، ويقدم إطاره التعريفي للفضيحة هنا بأنها "رد فعل من الرأي العام تجاه رجل سياسة أو حزب أو جهاز حكومة ينظر إليه على أنه يجب أن يخضع للمساءلة نتيجة ارتكابه لسلوكات فيها نوع من التعسف في استخدام السلطة أو خيانة للثقة التي منحه إياها المجتمع والتي خولته التمتع بالسلطة"[(6)].

فإذا كان الأمر يتعلق بسلوك مناف للأخلاق فإن الحياة السياسية حافلة به، غير أن اكتساب الفضيحة لوجودها يبدأ من اقتحامها للفضاء

العام بفعل التأثير الواضح لوسائل الإعلام في المجتمعات الجماهيرية الحديثة وبالتحديد بفعل الصحافة الاستقصائية التي تعتبر الأسلوب الصحفي الأكثر ميلا للاشتغال على هذه القضايا.أما **بول أبوستيديليس**(P. Apostidilis) و**جولييت وليامز** (J. Williams)، فيعتبران في كتابهما "الشؤون العامة: السياسة في عصر الفضائح الجنسية" الفضيحة بأنها الكشف العام لسلوكات منافية للقيم الاجتماعية وإخراجها من حيز السرية والتكتم عن المعلومة[7].

والمقصود بالكشف هنا هو نقل السلوك الذي يكون في خانة السرية أو الانتشار المحدود إلى مجال الاهتمام الاجتماعي، وهنا كذلك نؤكد على تدخل الصحافة كمؤشر رئيسي في تحديد مفهوم الفضيحة في ظل الانتقال من المفهوم الضيق إلى مفهوم سوسيولوجي أوسع. وتسير **كارولين فينك**(C. Fink) في هذا الخط وتعتبر بأن الفضيحة هي عينة من السلوكات "المعلنة عموميا" والصادرة من رجل أو جهاز السياسة، والتي تتصادم مع المعايير الأخلاقية للمجتمع[8].

وكإضافة إلى ما سبق، يرى **براندان نيهان** (B. Nyhan) بأن الفضيحة هي سلوك مناف للأعراف يتم تداوله في المجال العمومي، غير أنه يؤكد على الطبيعة الإستراتيجية للتحول في مسار الفضيحة، حيث عادة ما تجد الفضائح المناخ الملائم لانفجارها في سياق سياسي معين يتسم بالخلافات والانشقاقات، وتستقطب الاهتمام الجماهيري الواسع ثم تتحول إلى ما

يسميه "مشهدا سياسيا" تتسع فيه الخلافات بين أطراف ساعية لاستخدام الفضائح كوسيلة للغلبة وللصراع[9]، وهذا ضمن منظور يستمد مرجعيته الفكرية من نظرية اللعبة.

وإذا كان المفهوم الاصطلاحي للفضيحة محل قراءات متعددة التوجهات، فإن التعريف الإجرائي يبدو أمرا أكثر تعقيدا بالنظر للطابع التاريخي والمركب للظاهرة،حيث يصعب تحديد مؤشرات كافية لإخضاع الفضيحة للسؤال الإجرائي،وترى **جيرغانا يانكوفا**(G.Yankova)بأن ذلك راجع لعدة أسباب منها[10]:

1- التغير في العلاقات الارتباطية الفضيحة هي في الغالب شبكة متداخلة من العلاقات والحقائق، ومن الصعب التأكيد على أن هناك متغيرا واحدا في بنية الفضيحة، والعلاقات بين المتغيرات المشكلة مجتمعة لبنية الفضيحة تتغير بحسب كل نموذج يخضع للتحليل.

2- خصوصية كل فضيحة وتفردها: وتأخذ شبكة العلاقات التي تحدثنا عنها سابقا أشكالا متغيرة ومتمايزة من حالة إلى أخرى، وبالتالي يصعب تقديم نموذج نظري موحد بإمكانه تأطير كل الفضائح.

3- صعوبة تجسد الفضيحة على أرض الواقع: فالفضيحة في الغالب لا تظهر في شكل أفعال أو حركات أو أقوال مجسدة، وإنما هي في الأصل واقعة تتم بشكل سري في حين تبقى آثارها من خلال ما تتداوله وسائل الإعلام أو النقاشات السياسية العامة.

4- شذوذها وندرة وقوعها: الفضيحة هي حدث نادر مقارنة بالأحداث الطبيعية، وهي تجاوز على ما هو متعارف عليه. وبالنظر لكون الفضيحة حدثا شاذا وعدم القدرة على التحكم في الظروف التي تؤدي إليها، فإنه ليس من السهل إحاطتها بالبحث الكافي.

5- التسلسل المعقد في حدوثها: الفضيحة هي تركيب متسلسل من الأحداث والتي تمر بمراحل عديدة، غير أن هذا التسلسل يتسم بعدم الاستقرار ويقفز عشوائيا من مرحلة إلى أخرى، حيث تبدأ بفعل مناف للأعراف قبل أن تبدأ في التراوح من عامة الناس إلى داخل الحياة السياسية ثم وسائل الإعلام أو تأخذ شكلا آخر من الترتيب.

6- التحيز في العلاقات الترابطية بين الفضيحة ونتائجها: حيث تأخذ الفضيحة مسماها من الوصول إلى المجال العام، غير أنها في الأصل سلوك مناف للأعراف، وبالتالي فإنه من الصعب وضع حد فاصل بين الفضيحة ونتائجها، أي أن هناك إشكالا بين ما إذا الفضيحة هي الفعل في حد ذاته أم إذا كان التشهير بالفعل.

تشكل مثل هذه العوامل مجتمعة عقبات في سبيل وضع نموذج إجرائي لتحليل بنية الفضيحة، غير أن قولا كهذا لم يحل دون وجود محاولات من الباحثين في الإعلام والسياسة بالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، من أجل جعل الفضيحة أمرا قابلا للقياس، وتقترح **جيرغانا**

يانكوفا (G. Yankova) بمقابل تحفظاتها السابقة خمسة مخططات إجرائية تراها مجدية ومناسبة لدراسة الفضيحة وقياس شدتها، وهي[11]:

- قياس مدى فداحة الفضيحة وقوتها، وهذا بالاستناد إلى نموذج معياري للقيم الاجتماعية أو المهنية.

- قياس عدد المطالب بتسليط العقاب، والتي تأخذ عدة أشكال مثل طلب الاستقالة، إقالة، عزل، توقيف أو تصفية مؤسسة، والتي تطلق من قبل السياسيين في المحادثات الرسمية في المؤسسات السياسية على غرار البرلمان، أو من قبل الصحافة والإعلام.

- دراسة التغطية الإخبارية المخصصة من قبل وسائل الإعلام للفضيحة: وذلك بالاستعانة ببعض المؤشرات على غرار عدد الأيام التي تم فيها تداول الفضيحة في وسائل الإعلام، أو عدد المواد الصحفية المخصصة لتغطيتها.

- تتبع المتغيرات الوهمية التي تظهر أو تختفي تبعا لظهور أو اختفاء الفضيحة.

- المراجعة الوثائقية لبعض الإحصاءات التأريخية للفضائح، وتشير **جيرغانا يانكوفا** (G. Yankova)هنا إلى حالة الولايات المتحدة الأمريكية أين تنشر كتب وتقارير بصفة دورية لتسجيل أهم الفضائح وأسبابها وتطوراتها، بالإضافة إلى بعض المقاييس والمؤشرات الإحصائية التي تصدرها جهات متخصصة بانتظام من أجل حصر تطور هذه الظاهرة في قطاع معين، فمثلا

هناك إحصائية مشهورة في أمريكا تقول بأن البيت الأبيض عرف87 فضيحة في الفترة الممتدة بين سنتي1972و2008،أي بمعدل فضيحة كل5 أشهر[12].

ثالثا. قراءة متعددة الأبعاد لمفهوم الفضيحة في وسائل الإعلام

في بعض الأحيان تفقد الفضيحة قدرتها على التأثير، وهذا أمر مثبت بحالات عديدة سجّلها التاريخ، وهذا العطل في فعالية الفضيحة لا يفهم بمعزل عن تصور نظري ميكانيكي مفصل يوضح مختلف المراحل التي تقطعها من نشأتها إلى تحقيقها للأثر، حيث سيكون بمقدورنا أن نحدد كيف يمكن أن يقع الخلل في كل مرحلة، وهنا بإمكاننا أن نتحدث عن الأثر الاجتماعي والسياسي النسبي لهذه الظاهرة.

ويمثل النموذج الذي قدمه **جون تومسون** (J.Thompson) نقطة ارتكازنا الأولى لتفسير هذا الأثر النسبي، حيث يشير إلى أن هناك إمكانية لتحديد جملة من العلاقات المتسلسلة يمكن أن تشكل مجتمعة نموذجا ميكانيكيا متكاملا للفضيحة. ويتضمن هذا المخطط خمسة مؤشرات-مراحل هي[13]:

1- أن يكون هناك سلوك عدواني تجاه قيم المجتمع، ويمكن أن نعتبر هذا الفعل بمثابة الدافع لنشأة الفضيحة، غير أنه غير كاف لإصدار الحكم بوجودها، فمثل هذه الأفعال تتكرر كثيرا في أي مكان.

2- أن يتسم هذا السلوك بالطابع السري، ويوضح هذا المؤشر قولنا في الفقرة السابقة بأن الأفعال المنافية للأعراف تتردد بشكل كبير من قبل

الساسة ورجال المال والمؤسسات، غير أن السرية هي خاصية أساسية للفضيحة لأن الأفعال التي ترتكب علنا قد توصف وفقا لمفاهيم أخرى على غرار الجريمة، رد الفعل على سلوك مناف آخر...

3- أن يكون هناك استنكار للفعل من الأطراف غير المتورطة في الفضيحة، وهذا الاستنكار هو ما يؤكد على حدوث التجاوز الأخلاقي وإلا فإن الفضيحة قد تصبح فعلا عاديا.

4- سرعان ما يتحول هذا الاستنكار إلى تنديد معلن ومجاهر به، وهنا تبدأ الفضيحة تأخذ صداها، حيث تدخل حيز الاهتمام العام، فيما يرى البعض أن كل ما سبق ليس سوى تمهيدات لها وأن المفهوم الصواب للفضيحة يبدأ من هنا.

5- أن يؤدي هذا التنديد الجماهيري إلى تحطيم سمعة الأفراد أو المؤسسات المتورطة في الفضيحة، وهنا نحن نتحدث عن أثرها أو ما يسمى في أدبيات العلاقات العامة بـ"ما بعد الفضيحة"، وهذه المرحلة ليست مستقلة عن الفضيحة لأن - انعدام أثرها يعني بأن الفعل المنافي للأخلاق لقي القبول من قبل أفراد المجتمع وخرج+ بالفضيحة من دائرة السلوكات غير السوية.

وسنحاول الآن أن نقدم تفصيلا نظريا متعمقا لشرح العلاقات الموجودة بين هذه المراحل. في البداية، تنطلق الفضيحة في شكل سلوك يتعارض مع القيم والمعايير والأخلاق المتفق عليها في إطار اجتماعي معين، وهذه القيم تتباين بحسب الأطر الاجتماعية، حيث قد تكون قيما أخلاقية بالنسبة

لمجتمع معين، أو قيما مهنية تحددها نصوص قانونية أو اتفاقات تعارفية في إطار القطاع المهني. ويأتي التكتم أو التجرّؤ السري على مخالفة القواعد كمرحلة أو كشرط ثان ضمن مخطط الفضيحة، حيث يتآلف هذا المؤشر مع سابقه ويعكس إحساس القائم بالفعل الفاضح بمخاطرة الاصطدام مع الإطار القيمي للمجموعة، ثم يأتي الدور على هذه الأخيرة التي تقوم في المرحلة الثالثة بفعل "الاستنكار" للتأكيد على قيام الفرد أو المؤسسة بالتجاوز. إلى هنا، يؤكد أغلب دارسي الفضيحة على أن هذه الأخيرة لم تحقق بعد شروط وجودها، لذلك يقترح **براندن نيهان** (B. Nyhan) تسمية هذه المراحل الثلاث بـ"كمون الفضيحة(scandal potential) "، ويؤكد بأن إقدام رجل السياسة على انتهاك القيم والتستر، ثم استنكار بعض الأطراف، لا تعني بالضرورة بأن ثمة فضيحة، وبأنه لا بد من الانتظار إلى المرحلتين التاليتين، وهما دخول الفضيحة إلى مجال المحادثة العام وإحداثها للأثر السلبي على السمعة، من أجل استكمال عقد هذا المخطط[14]. وبمجرد إثارة الفضيحة ابتداء من المرحلة الرابعة للاهتمام العام والنقاش العلني، تكون قد اكتسبت وجودها، وإذا لم يحدث ذلك فإنه لا مجال للحديث عن وجودها، وهذه المرحلة يسميها **سيلفيو وايسبورد** (S. Weisboard) "مقياس أو مؤشر وجود الفضيحة"، وعادة ما يتم تحديد قيم هذا المقياس بناء على التغطية المخصصة لها في وسائل الإعلام. وهذا الرأي يجد دعما كبيرا من نيهان الذي يذهب إلى أبعد من ذلك بتأكيده على أن وسائل الإعلام هي من

يحدد وجود الفضائح من عدمها، وبأن النقاشات الدائرة بخصوص وجود تجاوزات على القيم تصدّق أو تكذّب في المجتمعات المعاصرة بتدخل قوي من وسائل الإعلام، وينتهي في الأخير إلى التأكيد على أن الفضيحة المعاصرة هي فضيحة إعلامية قبل كل شيء[15].

ويشدد أغلب الباحثين حول موضوع الفضيحة على الدور المزدوج الذي تلعبه وسائل الإعلام في هذه المرحلة، حيث يمكن وصفها بالمحطة التي تجد فيها الفضيحة نفسها أمام طريقين: إما أن تنفجر بفتح المجال لتداولها ضمن المحادثات العلنية، وإما أن تخمد بغلق النقاش وفسح المجال أمام مواضيع أخرى داخل النقاش العام. ويفسر هذا القول العلاقة المتينة التي أصبحت تبنى بين رجال السياسة ورجال المال أو المؤسسات من جهة، وبين وسائل الإعلام من جهة ثانية، حيث توصف هذه العلاقة بالإستراتيجية وتبرز من خلال فتح ممارسي السياسة أبوابهم بشكل دائم أمام وسائل الإعلام ضمن مفهوم شامل يطلق عليه "الانكشاف والشفافية في المعلومات (information disclosure)[16]، حيث يتضمن هذا المفهوم تأكيدا على ضرورة تقديم معلومات صحيحة ودورية لوسائل الإعلام في كل وقت تطلب فيه ذلك، وخصوصا المعلومات التي تحمل طابعا سلبيا ضارا، لأنها في الغالب أكثر عرضة للتحول إلى فضائح إذا بقيت قيد السرية.

ويقدم **سكوت باسينغر**(S.Basinger)**وبراندون روتينغهاوس**(B Rottinghaus) لتأكيد الأثر النسبي للفضيحة نموذجا ميكانيكيا آخر، وذلك

بالمرور عبر ثلاث أسئلة متسلسلة هي: من، ماذا، ومتى، وهي في رأيهما أسئلة ذات قيمتين اثنتين تحددان مدى إمكانية إصدار الحكم بوجود الفضيحة من عدمه[17].

ويمكن شرح هذا النموذج بالقول بأن منطلق الفضيحة هو شخص معين أو مؤسسة معينة (من) يقوم بارتكاب فعل مناف للقيم والمعايير (ماذا) يتم استنكاره بشكل علني في ظرف أو سياق معين (متى)، وكل سؤال له قيمتان، إما إيجابية تؤكد على إمكانية وجود الفضيحة وسلبية تنفي ذلك.

ويعتمد الحكم على إمكانية وجود الفضيحة انطلاقا من مرتكبها في المرحلة الأولى، ذلك أن قيام شخص بالفعل المنافي لا يلقى نفس الدرجة من الاستنكار الجماعي تحت تأثير تقييم المجتمع للشخص في حد ذاته، ويمكن التعبير على هذا المعنى بفرض موجه مثل "كلما زادت المعرفة الاجتماعية بمرتكب الفعل المنافي كلما ازداد مفعول الفضيحة".

أما بخصوص السؤال الثاني (ماذا)، فقد ذكرنا سابقا بأن الإطار القيمي الذي يكون محل تجاوز يبقى نسبيا هو الآخر، فليست كل الأفعال المنافية للقيم تحمل في مضمونها فضائح كامنة، وإنما هناك تباينات في طبيعة الأفعال تبعا لطبيعة القيم المنتهكة، ويمكن العودة إلى ما سردناه سابقا حول عدم فعالية التجاوزات في الحياة الشخصية لرجال السياسة مثلا كفضائح، أو عدم صلاحية التجاوزات في مجال السياسات العامة لتكون

كذلك هي الأخرى بالنظر لعدم وجود إجماع على القيم المنتهكة هنا أو عدم ارتباطها بالحياة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالسؤال الثالث (متى)، فإن التقييم الجماعي لمدى تنافي الفعل مع القيم والمعايير لا يكون إلا تحت تأثير سياق معين، وهنا يميز **سكوت باسينغر** (S. Basinger) و**براندون روتينغهاوس** (B. Rottinghaus) بين نوعين من السياقات: السياق الذي يتم فيه القيام بالانتهاك أو بالفعل المنافي للقيم، والسياق الذي يخرج فيه هذا الانتهاك إلى المجال العمومي[18]، حيث يختلف تقييم الأفراد للفعل في كل سياق منهما لأن العديد من المعطيات تتدخل في بناء رد الفعل الاجتماعي على السلوك، ومنها ما يمكن أن نسميه "مدى استعداد المجتمع للاستجابة للفضيحة".

رابعا:الصحافة الاستقصائية واقتفاء الفضيحة في سياق المسار الديمقراطي

يرى **جون تومسون** (J. Thompson) بأن الفضيحة السياسية هي تعبير عن تحولات جوهرية في طبيعة القوة في المجتمع السياسي المعاصر[19]، حيث تعتبر مؤشرا على ضعف السلطة المتاحة لرجل السياسة الذي يبقى دائما خاضعا لرقابة الجماعة، وبقدر ما تعبر عن الضعف في القوة فإنها تمنح للمجتمع السياسي سلطة أكبر مقارنة برجل السياسة وبالتالي فهي تعزز الفعل الديمقراطي وتؤكد نسبية السلطة السياسية.

وضمن هذه الرؤية بالذات، يظهر الأثر القوي للصحافة عموما، والاستقصائية منها على وجه التحديد، بوصفها "فضاءً تمارس فيه الرقابة

على قيم الجماعة"، والذي يسهر على مدى احترام الإطار الأخلاقي المنظم للحقل السياسي. غير أنه ليس بهذه البساطة يمكن إصدار مثل هذه الأحكام، وهنا تحديدا يشير **براندن نيهان** (B. Nyhan) إلى ما يسميه "الإنتاج المشترك للفضيحة" ما بين الصحافة السياسية النخبوية والقوى السياسية المعارضة[20]، وهذا القول يؤكد ضمنيا على الدور النسبي للصحافة الاستقصائية والذي يبقى مشروطا بوجود سياق سياسي تعددي تتساوى فيه القوة السياسية للموالاة مع المعارضة، ويكون دور هذه الأخيرة توجيهيا بالنسبة للصحفيين. وتكمن خلفية هذا الدور من خلال قدرة المعارضة على أن تكون أفضل رقيب أصلي للقيم المؤطرة للعمل السياسي وإدراكها جيدا لطبيعة التجاوزات التي تحدث، وبذلك فهي تستطيع أن تنبه الصحافة إلى هذه التجاوزات.

وإذا تأملنا أكثر في هذه العلاقة الثنائية، فإننا نجد أنها يمكن أن تعكس ويبقى دور الصحافة دوما ثانويا، بحيث يمكن للموالاة أن تكون هي الشريك الأول للصحافة الاستقصائية في إنتاج الفضيحة إذا كان الطرف المتورط فيها من المعارضة، ذلك أن الموالاة بإمكانها أن تلعب أيضا دور الرقيب على القيم في حالة حدوث الانتهاك من جانب المعارضة، غير أن التاريخ الوصفي للفضائح يشير إلى أن أغلب الفضائح عادة ما تنفجر في حالة حدوث الانتهاكات أكثر من جانب أطراف الموالاة بالنظر لتبعات المسؤولية والثقة التي يمنحها إياها المجتمع.

ويرجع **غاي توتشمان** (G. Tuchman) هذا الدور الثانوي لعمل الصحفيين إلى ما يطلق عليه "سعيا إلى اكتساب الموضوعية اللازمة"، ويعتبر هنا بأن مهنة الصحافة لا تختلف كثيرا عن مهنة البحث العلمي من خلال سعيها لتقديم حقائق لا تطالها الانتقادات[21]، وتكون الجهة السياسية التي تفجر الفضيحة أولا بمثابة المرجع الذي تستند إليها الصحف في نقلها للفضيحة إلى الفضاء العام بالعودة إلى معرفتها الدقيقة بالمجال الذي يحتضن الفضيحة، سواء ذكر هذا المصدر علنا أو لم يذكر، وتكون ثانيا حاميا للصحافة الاستقصائية من أية تبعات قد تنجم عن نشر الفضيحة في الفضاء العام، لأن الفضائح عادة ما تصنف ضمن الأخبار "المشكوك في موضوعيتها" والتي تكون لها عواقب قانونية غير محمودة.

ويمكن التوسع أكثر بهذا التصور، فالصحافة الاستقصائية في اقتفائها للفضائح كما ذكرنا سابقا قد تنجر إلى التحالف مع أحد القطبين السياسيين: الموالاة أو المعارضة، وبذلك فهي بقدر ما تكون تابعة لأحد القطبين بقدر ما تشكل مصدر جذب لهما بالنظر لقيمتها في التصارع السياسي، وفي هذا المضمار، يعتبر **سكوت باسينغر** (S. Basinger) **وبراندون روتينغهاوس** (B. Rottinghaus) بأن الفضائح تشتعل وتحقق مفعولا قويا جدا ضمن ما يسميانه بـ"السياق السياسي الملائم"، والذي يحيل على ظروف تتميز عادة بالاختلافات الساخنة في الآراء، ويصفان هذه الحالة بـ"الاحتقان"، أو "الهيجان"، ويؤكدان بأن انفجار الكثير من الفضائح

السياسية، والمتعلقة بالرؤساء الأمريكيين تحديدا، إنما حدث في سياقات تتسم بالاختلاف، وبأن دور الصحافة في تغذية أو حتى في صناعة الفضائح يتوقف على هذا السياق، لذلك يطلقان على الدور الذي يقوم به الصحفيون هنا "تغذية الهيجان"([22]).

أما **براندن نيهان** (B. Nyhan)، فيقترح علينا منظورا مميزا للفضيحة بوصفها فعلا سياسيا إستراتيجيا يقحم الصحافة الاستقصائية –بوصفها توجها ممارساتيا متخصصا في مثل هذه الانزلاقات- كإحدى الأدوات الرئيسية. ويستند هذا المنظور إلى نظرية اللعب، حيث يفترض بأن مجال العمل السياسي عادة ما يتجسد عبر مؤسسات متعارضة من ناحية المهام تمثل بالمرجعية إلى النظرية أطرافا في حالة نزال، وكلما ارتفعت الأصوات المعارضة المنددة بحدوث تجاوزات أخلاقية من قبل الجهة الثانية من النزال كلما ازداد تأثير الفضيحة واقترابها إلى المصداقية، خصوصا في الأجواء التي تزداد فيها حدة التناقض في اللعبة السياسية، مع تسجيل ملاحظة مهمة، وهي أن الأطراف التي توجد في وضع السلطة أكثر عرضة وهشاشة أمام الفضائح، وعلى العكس فإنها تكون أكثر قوة في مواجهة الفضيحة كلما كان هناك تقارب سياسي مع الأطراف المعارضة وانخفضت نسبة التناقض في اللعب بين الطرفين([23]).

وبنى **براندن نيهان** (B. Nyhan) هذه النتائج على دراسة ميدانية قام من خلالها بإجراء عملية مسح لمحتويات صحيفة "واشنطن بوست"

المتمحورة حول موضوع الفضائح في الفترة الممتدة من 1985 إلى 2006، وقد تبين بأن المعارضة السياسية للسلطة هي المصدر الرئيسي لتفجير الفضائح، وبأن وسائل الإعلام ممثلة في الصحافة الاستقصائية بالتحديد تمثل امتدادا للمعارضة[24]، بحيث تتولى مهمة إخراج الفضائح إلى حيز النقاش العام من أجل تحقيق الأثر المطلوب في مجابهة الانزلاقات السياسية. وهذا الأمر يشير ضمنيا إلى أن دور الصحافة الاستقصائية أثناء اقتفائها للفضائح يقترب كثيرا من دور الرقيب على ممارسة السلطة، ويعكس دورها كمنبر للمعارضة في المجتمعات الديمقراطية التعددية المنفتحة على اللعب السياسي.

ملاحظة أخرى يسوقها **كالفين ماكينزي**(C. Mackenzie)و**ميكاييل هافكن** (M. Hafken) بخصوص قدرة الصحافة على تفعيل الفضيحة وهي أن عامل التوقيت مهمّ جدا من أجل تحقيق العائد اللازم من كشف الفضائح، حيث يقدمان قراءة تاريخية للفضائح التي هزت مؤسسة الرئاسة الأمريكية منذ القرن الثامن عشر بأن الكشف عن التجاوزات الأخلاقية عادة ما يحتد أكثر في المواعيد السياسية الكبيرة مثل انتخابات الرئاسة أو الأزمات الخارجية[25] التي تستقطب أكثر الرأي العام الأمريكي، وفي هذا الاستقطاب يجد الصحفيون غايتهم في إبراز الانزلاقات التي يقع فيها رجال السياسة. ويمكن تفسير هذا العامل بالمرجعية إلى نظرية اللعب بوصف الأحداث السياسية الهامة بأنها "ألعاب معقدة" يستخدم فيها الرأي العام

كسلاح قوي وفعال، وهو مناخ مناسب جدا لصحفيي الاستقصاء للبحث في التجاوزات الحاصلة.

ويمكن التمثيل على هذا بما حدث في انتخابات الرئاسة الأمريكية كذلك عام 2016 والجدل الذي أثارته الصحافة بخصوص فضائح المترشح دونالد ترامب. لقد شكل تقديم نموذج رئيس شعبوي من اليمين المتطرف للولايات المتحدة تحديا لدور الصحافة الاستقصائية في تفعيل دور الفضيحة في الحفاظ على القيم الاجتماعية، إذ سرعان ما بدأت الصحف بالموازاة مع الحملة الانتخابية لترامب في الكشف عن سجله الفضائحي المرتبط بالفساد المالي والعلاقات الجنسية، حيث يشير جون ماكهالي إلى أن مؤسسات إعلامية عريقة على غرار CNN حاولت أن تكشف عن الكثير من الفضائح المختزنة في عالم ترامب السري بوصفه رجل أعمال فاسد، له ارتباطات مشبوهة بروسيا، وعلى علاقات جنسية كثيرة وصادمة[26]، ولكن ترامب وحملته نجحا في تجاوز التغطيات الصحفية الكثيرة من خلال إعلانه الحرب على الصحفيين واستخدامه لشبكة التواصل الاجتماعي "تويتر" في بناء علاقة اتصال مباشرة بمواطنيه، بل ووصل به الأمر إلى حد تحويل كفة القوة إلى صالحه بتحويل الصحافة إلى عدو قومي للأمة الأمريكية.

وهناك مثال آخر ارتبط بارتقاء ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بالدور المشبوه الذي لعبته شركة فايسبوك في التأثير على توجهات الناخبين الأمريكيين، وذلك من خلال تقديم بيانات عبر شركة "كامبريدج

أناليتيكا" تدعي بأن أكثر من 50 مليون مستخدم أمريكي لشبكة فايسبوك يؤيدون ترامب كرئيس للولايات المتحدة، ولكن تبين فيما بعد أن هذه البيانات كانت مفبركة وخاضعة لحملات تسويق بيانات تضمنت الكثير من المغالطات، ولكن فايسبوك وكامبريدج أناليتيكا تمكنتا من الإفلات من هذه الفضيحة من خلال إعطاء قراءة أخرى لما حدث باعتبار البيانات كانت توقعات وليس حقائق، وبالتدريج فقد فشلت صحيفة "نيويورك تايمز" التي كانت وراء الكشف عن الفضيحة في الوصول بهذه الأخيرة إلى درجة التأثير القوي على المسار الديمقراطي.

خامسا:الصحافة الاستقصائية واقتفاء الفضائح:الدور المزدوج بين الكشف والصناعة

من خلال هذا التحليل نتأكد بأن الدور المناط بالصحافة الاستقصائية هو دور أخلاقي بالدور الأولى، ويتمحور أساسا حول الحفاظ على الإطار القيمي المنظم للعمل السياسي، ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من وضع بعض الحدود الفاصلة بين هذا الأسلوب الصحفي وبين بعض الأساليب الأخرى التي تقوم بأدوار مشابهة من ناحية المظهر غير أنها مناقضة تماما من ناحية الجوهر. في هذا الصدد، يدعو بعض الباحثين إلى ضرورة عدم الخلط بين الصحافة الاستقصائية وما يسمى بالصحافة الصفراء، والتي تراهن بدورها كثيرا على تتبع الفضائح السياسية، غير أن الهدف والآليات تبدو مختلفة تماما بينهما.

بداية، يكشف **براندن نيهان** (B. Nyhan) بأن الصحافة قد تنزلق بمهمتها في بعض الحالات من تتبع الفضائح والكشف عنها إلى صناعتها، على الرغم من أن هذا السلوك شاذ ويفتقد لمبررات في قاموس هذا النوع الصحفي، حيث قد ينجرّ بعض الصحفيين الاستقصائيين إلى هذا الانزلاق تحت تأثير النجاحات التي يحققونها بالكشف عن الفضائح[27]، ومن ثمة يجدون أنفسهم مطالبين بالبحث عن كيفيات للإبقاء على هذا النجاح الذي عادة ما يمنحهم مكانة اجتماعية مرموقة ويجعل منهم نجوما جد مؤثرين في الحياة السياسية والاجتماعية.

ويبتكر الصحفيون لحل هذه المشكلة بعض الأساليب الجديدة التي تشوه من ممارستهم للوظيفة الاستقصائية، وأبرز الابتكارات على العموم هو اختلاق الإشاعات وتحويل الكثير من القضايا الخاصة في حياة الساسة إلى فضائح مفتعلة، وهنا تحديدا تكون الصحافة الاستقصائية قد قطعت شعرة معاوية التي بينها وبين الصحافة الصفراء.

ويشير الأخصائيون إلى أنه يجب التفرقة جيدا بين هذين النوعين من الممارسة الإعلامية والصحفية، فلكل واحد منهما خصائصه ووظيفته الاجتماعية التي يقوم بها، فإذا كان دور الصحافة الاستقصائية هو الإخبار وتوجيه الرأي العام، فإن وظيفة الصحافة الصفراء أقرب ما يكون إلى صناعة الترفيه الاجتماعي لأنها لا تنقل الحقائق بقدر ما تحاول النبش في الحياة الخاصة للسياسيين على الرغم من التوجه المتصاعد نحو

"التابلويد"، ليس من ناحية الشكل فقط، وإنما من ناحية المحتوى كذلك كما يرى كل من "**كوتز**" Kotz، "**كالب**" Calp و"**ساباتو وزملاؤه**" Sabato et al، الذين يرون بأن الصحافة تتجه بشكل متنامي إلى أسلوب التابلويد (tabloidization)، بما يقتضيه هذا الأسلوب من ركض وراء السبق الصحفي مهما كانت طبيعته ومصداقيته[28].

ويمكن العودة في هذا الصدد إلى مثال بارز، فقد عاشت بريطانيا في العام 2009 على وقع فضيحة مدوية تجسد القول بأن الصحافة الصفراء تتورط في الفضائح بدلا من أن تكشف عنها، فقد كشفت صحيفة "الغارديان" حينها عن لجوء بعض صحف "التابلويد" –كما تسمى في بريطانيا- إلى التنصت على بعض الشخصيات السياسية العامة من أجل الحصول على معلومات سرية يمكن تحويلها إلى فضائح، غير أنها تورطت بدلا من ذلك فيها وأصبحت هي بدورها متهمة بالتجاوز الأخلاقي.

ويذهب الأمر إلى أبعد من ذلك، حيث يبين **مارك ويست** (M. West) في دراسته لطبيعة علاقة الفضيحة بالإعلام والسياسة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بأن هناك صناعة ناشئة بأكملها للفضائح، واجهتها وسائل الإعلام ونجومها ما يسميهم بـ"محترفي الفضائح"، وهم في رأيه الكثير من الفئات المهنية وعلى رأسهم المحامون ورجال العلاقات العامة، الذين يقومون بتأطير هذه الصناعة وتسويقها[29]، ويعتبر بأن ما تشهده

الصحافة الصفراء اليابانية والأمريكية من تغطية مكثفة للفضائح حول هذه الأخيرة إلى "مَشاهد" إذا ما استعرنا تعبير "**غاي ديبور**" (G. Debord).

ويبدو تفسير هذا التورط من قبل المحامين ورجال العلاقات العامة منطقيا جدا من خلال أن نشاطهم معني ومرتبط ارتباطا وثيقا بالفضائح، حيث تتقاطع المصالح هنا مع مصلحة الصحافة الصفراء لتنتج صناعة يرجو أصحابها ألا تتوقف تماما، وهذا الأمر يجب أن يفهم بمعزل عن وظيفة الصحافة الاستقصائية التي هي مختلفة تماما، وتتسم بإطار أخلاقي مترفع عن مثل هذه الممارسات.

وفي الأخير يمكن القول بأن هناك عاملا آخر قد يتسبب في انزلاق الكثير من صحفيي الاستقصاء أو غيرهم من الصحفيين إلى التحول من تتبع الفضائح إلى صناعتها، والأمر يتعلق بإمكانية استغلال أطراف اللعب السياسي للفضيحة كسلاح لتدمير الخصم، وكان أحد مستشاري الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قد عقب على تورط هذا الأخير في فضيحة مونيكا لوينسكي بالقول بأن الفضائح أصبحت في السنوات الأخيرة أداة هامة من أدوات الصراع السياسي وبأنها السلاح الرئيسي لتدمير الخصم جماهيريا[30].

وتكمن المشكلة هنا بالنسبة للصحافة الاستقصائية في أنها قد تدخل من حيث تقصد أو لا تقصد كطرف في ترجيح كفة طرف سياسي على حساب آخر، وبالتالي فإنها تصبح أداة للمغالبة يسعى كل طرف إلى توظيفها

لمصلحته ومثل هذا الوضع قد يدفع إلى استغلال رغبتها في تحقيق عائداتها المعنوية والمادية ضمن ظروف كهاته.

سادسا: الخاتمة:

يبدو من خلال هذه المحطات في القراءة السوسيو سياسية والإعلامية لظاهرة الفضيحة وعلاقتها بالصحافة الاستقصائية يبرز بوضوح القيمة الأخلاقية لهذا النمط الصحفي ضمن المجتمعات الديمقراطية، وذلك بوصفها فاعلا رئيسيا في المحافظة على الإطار القيمي العام، والإطار القيمي السياسي على وجه التحديد، وهذه القراءة تبين بوضوح هذا الدور الفعال للصحافة الاستقصائية.

هذا القول ورغم أنه محل اتفاق كبير إلا أنه يبقى قابلا للمناقشة، ذلك أن هناك من يدعو إلى قراءة أكثر تأملا في دور وسائل الإعلام في هذا المضمار، ويشير إلى أنه على الرغم من التأثير الكبير للصحافة والتلفزيون في صناعة وإثارة الانتباه نحو الفضائح، إلا أن هذا الدور يبقى خاضعا لمحددات اجتماعية أخرى تجعل منه دورا نسبيا وتابعا.

ويمكننا أن نضيف في الأخير بأن توظيف وسائل الإعلام ضمن استراتيجيات العلاقات العامة الموجهة للتصدي للفضائح يكشف عن وجود دور مزدوج لهذه الوسائل، حيث يصنف رجال العلاقات العامة الصحفيين الاستقصائيين ضمن خانة الأعداء لأنهم دائما المصدر الرئيسي للإزعاج، غير أنهم سرعان ما يعاودون تصنيفهم في خانة الأصدقاء المقربين والحلفاء لأنهم

بفضل سلطتهم الكبيرة على الفضاء العام يستطيعون إخماد الفضيحة وإنقاذ المؤسسة أو السياسي من الغرق.

سابعا: الهوامش :

1- De Dampierre, Eric (1954): **Thèmes pour l'étude du scandale.** ***Annales Économies, Sociétés, Civilisations***. No 3. P 328.
2- IBID. P 329.
3- Langford, Wood (2002): **Critical corporate communications.** Chichester. John Wiley & Sons Ltd. P 110.
4- Yankova, Gergana (2006): **Political accountability and media scandals: a comparative exploration**. *CEU Political Science Journal*. N° 3. P 65.
5- Rayner, Hervé (2007): **Dynamique du scandale: De l'affaire Dreyfus à Clearstream**. Paris. Le Cavalier Bleu. P 2.
6- Yankova, Gergana (2006): Op. Cit. P 66.
7- Nyhan, Brendan (2014): **Scandal Potential: How political context and news congestion affect the president's vulnerability to media scandal**. British Journal of Political Science. February 2014. P 3.
8- Yankova, Gergana (2006): Op. Cit. P 65.
9- Nyhan, Brendan (2009): **Strategic outrage**: **The politics of presidential scandal.** Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy. Department of Political Science. Duke University. North Carolina. P 17.
10- Yankova, Gergana (2006): Op. Cit. P 60.
11- IBID. P 60.
12- Basinger, Scott and Rottinghaus, Brandon (2012): **Skeletons in white house closets: A discussion of modern presidential scandals.** *Political Science Quarterly*. Vol 127. N° 2. 213-239.
13- Thompson, John (1999): **The nature and consequences of political scandal**. *Communicatión y sociedad*. N°36. P12.14- Brendan Nyhan,2014:Op.Cit.P 4.
15- IBID. P 4.
16- Kobayashi, Yuko et al. (2007): **Contribution of information disclosure to corporate integrity**. P 2. Available at: http://journals.isss.org/index.php/ proceedings51st/article/view/450/278view 16/03/2014

17- Basinger, Scott and Rottinghaus, Brandon (2012): Op. Cit. P 216.
18- **IBID**. P 217.
19- Thompson, John: Op. Cit. P 11.
20- Nyhan, brandan (2014): Op. Cit. P 5.
21-Tuchman,Guye(1972):Objectivity as strategic ritual:An examination of newmen's notion of objectivity.American Journal Of Sociology.Vol77.No4P 672.
22- Basinger, Scott and Rottinghaus, Brandon: Op. Cit. P 218.
23- Nyhan, brandan (2009): Op. Cit. P 122.
24- IBID. P 122.
25- Mackenzie, Calvin and Hafken, Michael (2002): Scandal proof: Do ethics laws make government ethical?. Brookings Institution Press. Washington. P 28.
26- McHale, John (2017): "**Media Coverage of Corruption and Scandal in the 2016 Presidential Election: Fantasy Themes of Crooked Hillary and Corrupt Businessman Trump**". In. Lind, Nancy & Rabe-Hemp, Cara (ed): Corruption, Accountability and Discretion. Emerald Publishing Ltd. New York. pp. 112-114.
27- Nyhan, brandan (2014): Op. cit. p. 6-7.
28- Groeling, Tim et al(2000): **Political Scandal, Gender, and Tabloid News: An Experimental Examination of the Evolutionary Origins of Consumer Preferences for Scandalous**News.2000.P2.Availablein: http://www.hks.harvard.edu/fs/mbaum/documents/GroelingBaumHaselton.pdf.view 16/03/2014
29- West, Mark (2006): **Secrets, Sex and Spectacle: The rules of scandal in japan and the united states**.The University of Chicago Press.Chicago.PP52.57
30- Basinger, Scott and Rottinghaus, Brandon: Op. Cit. P 235.